

المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم

الدكتورة مهين حاجي زاده*

المستخلص

اللغة نظام، و لكل نظام قواعد تحكم بنية مفرداته. قواعد اللغة العربية تقوم على الإعراب الذى يبين مواقع الكلمات فى جملها تبعاً للمعنى الذى تمثله فى تركيبها. و بجانب الإعراب هناك قواعد أساسية أخرى تستعمل كثيراً فى الكتابة من أهمها المطابقة و هى اشتراك لفظين فى بعض السمات. فالمطابقة تكون فى كلمات لا يتمثل فيها الإعراب أصالة، و إنما تطابق كلمات أخرى ذات موقع إعرابى فى الجملة. و المطابقة قد تكون فى أمر واحد كالمطابقة فى الإعراب، و كالمطابقة المعطوف للمعطوف عليه و قد تكون فى أكثر من أمر، كالمطابقة الصفة لموصوفها فى الإعراب و النوع و العدد. و قد تكون المطابقة فى أمرين: العدد و النوع. كالمطابقة الخبر للمبتدأ. و من أكثر القواعد فى الاستخدام اللغوى مطابقة الضمير للاسم الذى يعود عليه.

الأصل فى الضمير أن يطابق مرجعه فى العدد و فى الجنس. ولكن يوجد فى القرآن الكريم ضمائر كثيرة يُزعمُ أنها خارجة عن القاعدة النحوية و ظاهرها المخالفة بين الضمير و مرجعه فى العدد و الجنس.

تناولت فى هذا المقال قواعد مطابقة الضمير لمرجعه و ذكرت أمثلة المطابقة فى القرآن الكريم، ثم ذكرت الآيات التى ظاهرها المخالفة، و بينت آراء العلماء فيها مع ترجيح بعض الأقوال على بعض، و سبب ذلك الترجيح.

الكلمات الرئيسية: المطابقة، الضمير، مرجع الضمير، القرآن الكريم، آراء العلماء.

المقدمة

يقصد بلفظ المطابقة فى اللغة، التماثل والتساوى، جاء فى اللسان: "وتطابق الشيطان تساويًا، والمطابقة الموافقة، والتطابق الاتفاق، وطابقت بين الشيطان إذا جعلتهما على حذو واحدٍ وألزقتهما،

* استاذة مساعدة بجامعة آذربيجان لإعداد المعلمين hajizadeh_tma@yahoo.com

تاريخ الوصول : ٨٩/٧/٤، تاريخ القبول : ٨٩/٨/١٩

وهذا الشئ وفق هذا ووفاقه وطباقه وطباقه وطبقة وطبقة ومطبقه وقالبه، بمعنى واحد" (ابن منظور، محمد، دت: ١٠ / ٢٠٩-٢١٠، مادة طبق)، وجاء في تاج العروس: "المطابقة الموافقة، وقد طباقه مطابقةً وطباقاً ... "الزبيدي، محمد، دت: ١٧/٦، فصل الطاء مع القاف).

و على الرغم من أن هذا المصطلح مستعمل متداول عند النحاة، إلا أنني لم أجد له تعريفاً يخصه، ومن خلال تتبع هذا المصطلح في كتبهم، نستطيع أن نعرف المطابقة بأنها: مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معان نحوية، كالإعراب من رفع ونصب وجر، وكالعدد من أفراد وتثنية وجمع، وكالتعريف والتنكير، وكالجنس من تذكير وتأنيث، وكالشخص من تكلم وخطاب وغيبة وإنما نلاحظ هذه الظاهرة في المبتدأ والخبر متمثلة في العدد وفي الجنس وفي التعريف والتنكير، ونلاحظها في الفعل والفاعل، وتمثل في العدد وفي الجنس، ونلاحظها أيضاً في التوابع، وتمثل في الإعراب وفي التعريف والتنكير، وتوجد في الضمائر متمثلة في العدد وفي الجنس وفي الشخص، وهذه هي أهم الجوانب التركيبية التي يظهر فيها هذا المصطلح في النحو العربي. فنجد - مثلاً - الرضى في شرحه الكافية يقول: " فإن طبقت مفرداً جاز الأمران أى إن كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الأفراد، جاز الأمران، لكونها مبتدأ وما بعدها فاعلها، ولكونها خبراً عمّاً بعدها " (الاسترآبادي، رضى الدين، دت: ٢٢٨/١)، ويقول أيضاً عند الحديث عن ضمير الشأن: " ويُختارُ تأنيث الضمير؛ لرجوعه إلى المؤنث، أى القصة، إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث؛ لقصد المطابقة، لا لأن مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى: [فإنها لا تعمى الأبصار] " (م.ن: ٦٧/٢). وهذه إشارات صريحة لهذا المصطلح، ولا ننس أن كلام النحاة في عدد من الأبواب النحوية، وإن لم يذكروا فيه لفظ المطابقة، فإنها مقصودة ضمناً، وذلك نحو حديثهم في التوابع، يقول سيبويه: " واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة. " (سيبويه، عمرو، ١٩٨٣: ٣٠٢/٢)

قسّم النحاة الضمير على ثلاثة أقسام: ضمير تكلم، وضمير خطاب، وضمير غيبة، ولأن الضمير من الأشياء المبهمة؛ فإنه يحتاج إلى ما يفسره، ويرفع عنه هذا الإبهام، كما في الأسماء الموصولة، إذ توجد جملة الصلة التي تزيل إبهام تلك الأسماء.

وليس هذا بجار على كل أقسام الضمير الثلاثة، فضمير المتكلم أو المخاطب، لا يحتاج إلى ما يوضحه أو يفسره؛ لأن حضور صاحبه أو المشاهدة تؤدي ذلك، وأما ضمير الغائب، فخال من هذه المشاهدة؛ فاحتاج إلى هذه المفسر أو المرجع، يقول ابن يعيش: " والأحوال المقترنة بها، حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذى يصير بمنزلة الحاضر الشاهد " (ابن يعيش، موفق الدين، دت: ٨٤/٣). ويقول السيوطي: " ضمير التكلم والخطاب

يفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب، فعار عن المشاهدة؛ فاحتيج إلى ما يفسره " (السيوطي، جلال الدين، ١٩٧٧، ٢٢٧/١). وهذا المفسر - في الأعم الأغلب - يكون اسماً ظاهراً مقدماً على ضميره، فنقول: (محمدٌ ضَرَبَتْهُ)، وأن يكون الأقرب إليه، نقول: (ضربتُ زيداً وعمراً أوجعتهُ)، فالهاء عائدة على (عمراً) إلا إذا وجد دليل على أن الضمير عائد على غير الأقرب، " كما في قوله تعالى: [وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ] (العنكبوت/٢٧)، فضمير (ذريته) عائدٌ على إبراهيم، وهو غير الأقرب؛ لأنه المُحدَثُ عنه من أول القصة إلى آخرها " (م.ن).

وقد لا يُصرحُ بلفظ المرجع في بعض الأحيان؛ لوجود ما يدلُّ عليه حساً، كما قال تعالى: [يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ] (القصص: ٢٦)، والمقصود موسى عليه السلام، وإن لم يُصرح بلفظه، لكونه حاضراً، أو وُجِدَ ما يدلُّ عليه علماً، كما في قوله تعالى: [إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ] (القدر: ١)، أي القرآن الكريم، أو يكون المفسرُ جزءاً من مدلول مرجعه، كما في قوله تعالى: [اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى] (المائدة: ٨)، فالضمير (هو) يعود على العدل المفهوم من (اعدلوا)، والعدلُ جزءٌ من (اعدلوا)؛ لأن الأخير يدلُّ على المصدر والزمان، في حين يدلُّ الأول على المصدر فقط. ولا بُدُّ لهذا الضمير من مطابقة مرجعه في العدد وفي الجنس فإذا كان المرجع مفرداً مذكراً، وجب أن يكون الضمير مفرداً مذكراً، وإذا كان المرجع مفرداً مؤنثاً، وجب أن يكون الضمير مفرداً مؤنثاً، وإذا كان المرجع مثنياً، وجب أن يكون الضمير مثنياً، وإذا كان المرجع جمعاً مؤنثاً، وجب أن يكون الضمير جمعاً مؤنثاً.

المطابقة بين الضمير و مرجعه في الإفراد

أولاً إذا كان الضمير مفرداً مذكراً

فالأصل عند مجيء ضمير غائب مفرد مذكر، أن يكون مطابقاً لمرجعه، وهذا ما جاء عليه القرآن الكريم، قال الله تعالى: [كَلِمًا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ] (آل عمران: ٣٧)، فالضميرُ (هو) عائدٌ على (رزقاً)، وقد جاء مطابقاً لمرجعه في العدد والجنس، فالضميرُ مفردٌ مذكرٌ وكذا مرجعه. وقال تعالى: [إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ] (الحجر: ٥٢)، فالضمير في (عليه) عائدٌ على (إبراهيم)، وذلك في قوله تعالى: [وَنَبِّئُهُمْ عَنْ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ] (الحجر: ٥١)، وقد تمت المطابقة هنا أيضاً وهذا التطابق جاء في مواطن كثيرة جداً في القرآن الكريم.^٢

ما ظاهره عدم المطابقة

وردت بعض الآيات في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين الضمير ومرجعه في الأفراد والتذكير، قال تعالى: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ * فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.] (البقرة: ١٨٠-١٨١)

نجد الضمير في (بَدَّلَهُ)، مفرداً مذكراً، وقد عاد على (الوصية)، وهي مفرد مؤنث، وظاهر هذا التخالف. والقول في هذه الآية من وجهين: الأول: إن (الوصية) في الآية الكريمة بمعنى (الإيضاء)، وهذا لفظ مفرد مذكر؛ ولذلك جاز عود الضمير عليه مفرداً مذكراً، وبهذا تتم المطابقة، قال الواحدي: "[فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ]، أى بدل الإيضاء وغيره من وصى وولى وشاهد بعدما سمعه عن الميت." (الواحدى، على، ١٩٩٥: ١٤٩/١)

الثاني: إن الهاء عائدة على مفهوم من السياق يدل عليه الظاهر، وهو أمر الميت، فالله تعالى يقول: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ]، فالهاء عائدة على أمر الميت، قال الطبري: "فإن قال لنا قائل: وعلام عادت الهاء في قوله: [فَمَنْ بَدَّلَهُ]؟ قيل على محذوف من الكلام يدل عليه الظاهر، وذلك هو أمر الميت وإيضاؤه إلى من أوصى إليه، بما أوصى به، لمن أوصى له" (الطبري، محمد، ١٩٨٥: ١٢٢/٢) ولفظ (أمر الميت) مفرد مذكر، وبه يتم التطابق بين الضمير ومرجعه أفراداً وتذكيراً.

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن الضمير في الآية راجع على "أمر الله تعالى في هذه الآية" (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ١٦٥/٢)، وهو مردود بقول الطبري رحمه الله، حيث يقول: "وإنما قلنا إن الهاء في قوله: [فَمَنْ بَدَّلَهُ] عائدة على محذوف من الكلام يدل عليه الظاهر؛ لأن قوله: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ]، من قوله تعالى، إن تبديل المبدل إنما يكون لوصية الموصى، فأما أمر الله بالوصية، فلا يقدر هو ولا غيره أن يبدله." (الطبري، محمد، ١٩٨٥: ١٢٢/٢)

والأول من الوجهين أولى؛ لأن الحمل على المعنى جار في لسان العرب، يقول أبو حيان الأندلسي: "والتذكير على المعنى وارد في لسانهم." (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ١٦٥/٢) وقال تعالى: [إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ] (آل عمران: ٤٥)، فقد عاد ضمير مفرد مذكر وهو الهاء من (اسمه) على (كلمة)، وهي لفظ مفرد مؤنث والكلام هنا من وجوه منها: أولاً: إن (الكلمة) في الآية بمعنى (الخبر)، قال الطبري: "وقوله: [بِكَلِمَةٍ مِنْهُ] يعنى برسالة من

الله وخبر من عنده، وهو من قول القائل: (القي فلان إلى كلمة سرنى بها)، بمعنى: (أخبرني خبراً فرحتُ به). " (الطبرى، محمد، ١٩٨٥، ٣/٢٦٩)

ثانياً: بما أن مُسمَى الكلمة ذَكَرٌ، وهو نبي الله عيسى؛ فقد ذَكَرَ لهذا المعنى، قال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ ضمير الكلمة؟ قلت: لأن المُسمَى بها مذكّر." (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤، ١/٣٢٣)

ثالثاً: إن عيسى خلقه الله تعالى بكلمة، أى أن عيسى أوجده الله تعالى بقوله [كُنْ]، فالمقصود بـ (الكلمة) الولد الذى وجوده فى الحياة الدنيا بقول الله تعالى: [كُنْ]، وقد ذكر الله تعالى هذا الأمر فى عدد من الآيات الكريمة، قال الله تعالى: [قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسَّسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ] (آل عمران: ٤٧)، وقال تعالى: [إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ] (آل عمران: ٥٩)، وقال جلَّ شَأْنُهُ: [ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ * مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَادٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ] (مريم: ٣٤-٣٥)، قال ابن كثير: "قال الله تعالى: [إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ]، أى بولدٍ يكون وجوده بكلمة من الله، أى بقوله كُنْ فَيَكُونُ" (ابن كثير الدمشقى، اسماعيل، ١٩٨١، ١/٣٦٤). ويقول الزركشى: "و [إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ]، تجوزُ بالكلمة عن المسيح؛ لكونه تكونُ بها من غير أب، بدليل قوله: [وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ]، ولا تتصف الكلمة بذلك." (الزركشى، محمد، ١٩٧١، ٢/٩٧) والرأى الأخير أولى؛ لدعم القرآن الكريم له.

وقال تعالى: [وَأَتَوْنَا نِسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا] (النساء: ٤)، فالضمير فى (منه) مفردٌ مذكّرٌ، ومرجعه (صدقاتهن) جمعٌ مؤنثٌ. والقول فى هذه الآية من وجوه منها: أولاً: إن (الصدقات) فى الآية بمعنى (الصدق)، وإذا عاد الضمير فى (منه) على هذا المعنى، تتم المطابقة بين الضمير ومرجعه، قال الواحدى: " [فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ] أى إن طابت لكم أنفسهن عن شىءٍ من الصدق، فكلوه هنيئاً فى الدنيا لا يقضى به عليكم سلطانٌ، مريئاً فى الآخرة لا يؤاخذكم الله به " (واحدى، على، ١٩٩٥، ١/٢٥٢) وقال الزمخشري: أو يرجع الضمير إلى ما هو فى معنى الصدقات، وهو الصدق " (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤، ١/٣٧٦). ثانياً: إن الضمير فى الآية يجرى مجرى اسم الإشارة، " فكأنه قيل عن أى شىءٍ من ذلك، كما قال الله تعالى: [قُلْ أُوْبَيْئِكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ] (آل عمران/١٥)، بعد ذكر الشهوات، ومن الحجج المسموعة من أفواه العرب ما روى عن رؤية أنه قيل له فى قوله: كَأَنَّهُ فى الجِدِّ تَوَلَّعَ الْبَهَقِ. فقال: أردتُ كأن ذاك ". (الزمخشري، محمود، ١: ٣٧٦/١٩٨٤؛ أبو حيان الأندلسى، محمد، ١٩٩٢، ٣/٥١١ - ٥١٢)

وقد ذكر أبو حيان غير هذين الوجهين، فقد جاء فى البحر المحيط: "وقيل يعود على المال،

وهو غير مذکور، ولكن يدل عليه صدقاتهن، وقيل يعود على الإبتاء، وهو المصدر الدال عليه (وأتوا)، قاله الراغب، وذكره ابن عطية. " (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٥١٢/٣)

والأول أولى؛ لأنه جرى في كلام العرب الحمل على المعنى في التأنيت والتذكير. مما سبق نستطيع القول إن المطابقة بين الضمير المفرد المذكور ومرجعه، هي الغالبة في القرآن الكريم، وما جاء في ظاهره مخالفاً لهذه المطابقة، فإنه راجع إلى الحمل على المعنى، كما مر.

ثانياً إذا كان الضمير مفرداً مؤنثاً

فالواجب في الضمير المفرد المؤنث المطابقة مع مرجعه إفراداً وتأنيثاً، وهذا هو الغالب في القرآن الكريم، قال تعالى: [وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً] (البقرة: ٥٨)، فالضمير في (منها) عائد على القرية، والمطابقة حاصلة بين الضمير ومرجعه إفراداً وتأنيثاً.

وقال تعالى: [قال هي راودتني عن نفسي وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين] (يوسف: ٢٦)، فالضامتر: (هي)، والهاء من (أهلها) والمستتر في (فصدقت) (هي)، راجعة إلى امرأة العزيز، وذلك في قوله تعالى: [قالت امرأت العزيز الآن ححص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين] (يوسف: ٥١)، والمطابقة حاصلة بين هذه الضمائر ومرجعها إفراداً وتأنيثاً. وغير ذلك كثير جداً في القرآن الكريم.^٣

ما ظاهره عدم المطابقة

وردت بعض المواضع في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين الضمير المفرد المؤنث ومرجعه، من ذلك قوله تعالى: [واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين] (البقرة: ٤٥)، فقد تقدم على الضمير في (وإنها) شيطان هما: (الصبر والصلاة)، وظاهر ذلك المخالفة.

والقول في هذه الآية من وجوه منها: أولاً: إن الضمير عائد على (الصلاة) وحدها، والصبر مندرج تحتها، جاء في جامع البيان: "[وإنها]، وإن الصلاة، فالهاء والألف في (وإنها) عائدتان على الصلاة". (طبري، محمد، ١٩٨٥: ٢٦١/١؛ القيسي، أبو محمد، ١٩٨٥: ٩٢/١)

ثانياً: إن الضمير يعود على المصدر وهو (الاستعانة)، المفهومة من قوله تعالى: [واستعينوا]، يقول صاحب مشكل إعراب القرآن: "وقيل بل يعود على الاستعانة، ودل على الاستعانة قوله: [واستعينوا]" (القيسي، أبو محمد، ١٩٨٥: ٩٢/١) ويقول أبو حيان: "، "وقيل يعود على الاستعانة، وهو المصدر المفهوم من قوله: [واستعينوا]، فيكون مثل: [اعدلوا هو أقرب للتقوى] (المائدة ٨)، أي العدل أقرب. (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٢٩٩/١)

ثالثها: إن الضمير عائداً على الكعبة، يدل على ذلك ذكر الصلاة، جاء في زاد المسير: "والثاني أنها للكعبة والقبلة؛ لأنه لما ذكر الصلاة دلت على القبلة." (الجوزي، عبد الرحمن، ١٩٨٤: ٧٦١) وأرجح هذه الأقوال، أولها؛ ذلك لأن الصلاة أعم من الصبر، وظاهر الكلام يدل عليها، "وهو القاعدة في علم العربية: أن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل" (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٢٩٩/١؛ زركشي، محمد، ١٩٧١: ١٢٨/٣)، ويقول الألويسي: "[وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين]، الضمير للصلاة كما يقتضيه الظاهر، وتخصيصها برد الضمير إليها؛ لعظم شأنها، واستجماعها ضرورياً من الصبر." (الألويسي، أبو الفضل، د.ت: ٢٤٩/١) وقال تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ] (التوبة: ٣٤)، فقد ورد الضمير مفرداً مؤنثاً في (ولا ينفقونها)، وقد تقدمه شيان هما: (الذهب والفضة). والقول في هذه الآية من وجوه منها:

أولاً: إن الضمير يعود على (الكنوز) المفهوم من (يكنزونها)، يقول أبو جعفر النحاس: "يجوز أن يكون المعنى ولا ينفقون الكنوز؛ لأن الكنوز تشتمل على الذهب والفضة ها هنا" (الفراء، يحيى، ١٩٨٠: ٢٠٢/٣ - ٢٠٣)، وجاء في البحر المحيطة والكشاف: "قوله عز وجل: [ولا ينفقونها في سبيل الله] قيل لم قال: (ولا ينفقونها)، ولم يقل (ينفقونها)، وقد ذكر (الذهب والفضة) جميعاً؟ قيل: أراد الكنوز وأعيان الذهب والفضة." (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٤١٢/٥، الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ٣٧/٢)

ثانياً: إن الضمير يعود على الفضة، والذهب داخل في حكمها، جاء في مشكل إعراب القرآن: "وقيل تعود على الفضة، وحذف ما يعود على الذهب؛ لدلالة الثاني عليه." (القيسي، أبو محمد، ١٩٨٥: ٣٢٨/١)

ثالثاً: إن الضمير عائداً على الذهب؛ لأن لفظه يُذكر ويؤنث، يقول العكبري: "وقيل يعود على الذهب، ويذكر ويؤنث" (العكبري، محب الدين، د.ت: ١٤/٢) والوجه الثاني أولى؛ وذلك لأن الفضة أقرب المذكورين (انظر: العكبري، محب الدين، د.ت: ١٤/٢؛ زركشي، محمد، ١٩٧١: ١٤٣/٣) وهو أعم وأغلب، فالذهب داخل في الفضة، فهي أكثر تداولاً في أيدي الناس (الزركشي، محمد، ١٩٧١: ١٢٧/٣)

المطابقة بين الضمير المثني و مرجعه

فإذا ورد ضمير غائب مثني، وجب أن يعود على مرجع مثني مثله، وهذا ما ورد في القرآن الكريم،

قال تعالى: [فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجُهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ] (البقرة: ٣٦)، فالضميران (هما) من (فأزلهما)، ومن (فأخرجهما)، والألف من (كانا)، عائدان على نبي الله آدم وزوجه، قال تعالى: [وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ] (البقرة: ٣٥)، وقد تمت المطابقة بين الضمير المثني ومرجعه. وقال تعالى: [قَالَ سَأْوَى إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرَقِينَ] (هود: ٤٣)، فالضمير (هما) من (بينهما)، عائداً على نبي الله نوح وابنه في قوله تعالى: [وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ] (هود: ٤٢)، وقد تمت المطابقة بين الضمير المثني ومرجعه، وقد وردت مثل هذه المواطن في القرآن الكريم.^٤

ما ظاهره المخالفة

وردت بعض المواطن في القرآن الكريم ظاهرها التخالف بين الضمير المثني ومرجعه، قال تعالى: [وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا * فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيًا حَوْتَهُمَا فَتَأخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا] (الكهف: ٦٠ - ٦١)، فقوله تعالى: (نسيا) عائداً على موسى وفتاه، ولا إشكال في هذا، إلا أن الله تعالى يقول في الآيتين التاليتين: [فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِقَتَاهُ أَتَيْتَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا * قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا] (الكهف: ٢٦ - ٣٦)، فنحن نلاحظ أن فتى موسى قد نسب النسيان لنفسه فقط وذلك في قوله: [نَسِيتُ الْحُوتَ] و [مَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ]، وفي ظاهر هذا تخالف بين الآيات في نسبة النسيان، وفيما عاد عليه الضمير المثني.

يقول الطبري: "قال بعض أهل العربية: إن الحوت كان مع يوشع، وهو الذي نسيه فأضيف النسيان إليهما ... وإنما جاز عندى أن يُقال: نسيا؛ لأنهما كانا جميعاً تزوداه لسفرهما، فكان حمل أحدهما ذلك مضافاً إلى أنه حمل منهما، كما يُقال: خرج القوم من موضع كذا، وحملوا معها من الزاد كذا، وإنما حملة أحدهم، ولكنه لما كان ذلك عن رأيهم وأمرهم، أُضيف إلى جميعهم، فكذلك إذا نسيه حامله في موضع، قيل: نسي القوم زادهم، فأضيف ذلك إلى الجميع بنسيان حامله ذلك، فيجرى الكلام على الجميع، والفعل من واحد، فكذلك ذلك في قوله: [نَسِيًا حَوْتَهُمَا]؛ لأن الله عزَّ ذكره خاطب العرب بلغتها وما يتعارفونه بينهم من الكلام". (الطبري، محمد، ١٩٨٥: ٢٧٣/١٥)

وقال جماعة من المفسرين: إن الضمير عائداً على نبي الله موسى وفتاه، يقول الزمخشري: "

أى نسياً تفقد أمره وما يكون منه، مما جعل إماراً على الظفر بالطلبية، وقيل نسي يوشع أن يقدمه، ونسي موسى أن يأمره فيه بشيءٍ" (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ٢/٢٦٤)، وهو ما رجحه أبو حيان، جاء في البحر المحيط: "والظاهر نسبة النسيان إلى موسى وقتناه" (أبو حيان الأندلسي، محمد: ٢٠٧/٢)، وقد ذكر وجهاً آخر، وهو أن تكون الآية على حذف مضافٍ، والتقدير "نسي أحدهما" (م.ن).

وقول الطبري أولى؛ لأنه جار على ما تكلمت به العرب، والذي يؤيد نسبة النسيان ليوشع (فتى موسى) وحده، قوله تعالى: [فَأَنى نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكَرَهُ.] (الكهف: ٣٦)

وقال تعالى: [مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ * فَأى آلاءِ رَبِّكُمَا تُكذَّبَانِ * يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ] (الرحمن: ١٩-٢٢)، فقد عاد ضميرٍ مثنىً في قوله: (منهما) على (البحرين)، ولا مشكل، إلا أن اللؤلؤ والمرجان يخرجان من الماء المالح دون العذب، وفي ظاهر هذا تخالف، فقد عاد الضمير المثنى على مفرد.

والقول في هذه الآية من وجوه: أولاً: إن هذا التركيب مستعملٌ في لسان العرب، يقول الزمخشري: "فإن قلت: لم قال: (منهما)، وإنما يخرجان من الملح؟ قلت: لما التقيا وصارا كالشيء، جاز أن يقال: يخرجان منهما، كما يقال: يخرجان من البحر، ولا يخرجان من جميع البحر، ولكن من بعضه، وتقول: خرجت من البلد، وإنما خرجت من محلة من محاله، بل من دار واحدة من دُوره" (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ٣/١٨٨)، ويقول القرطبي: "وقال (منهما) وإنما يخرج من الملح لا العذب؛ لأن العرب تجمع الجنسين، ثم تُخبر عن أحدهما، كقوله تعالى: [يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ]، (الأنعام/١٣٠) وإنما الرسل من الإنس دون الجن، قاله الكلبي وغيره." (القرطبي، محمد، ١٩٥٢: ١٧/١٦٣)

ثانياً: إن الآية الكريمة تكون على حذف مضاف، يقول القرطبي: "وقال أبو عليّ الفارسي: هذا من باب حذف المضاف، أى من أحدهما، كقوله: [عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ] (الزخرف/٣١)، أى من إحدى القريتين". (القرطبي، محمد، ١٩٥٢: ١٧/١٦٣)

ثالثاً: إن المقصود بـ (منهما)، ماء السماء والماء المالح، فإذا التقيا بسقوط المطر، خرج اللؤلؤ والمرجان، فعن ابن عباس: "هما بحرا السماء والأرض، فإذا وقع ماء السماء في صدف البحر، انعقد لؤلؤاً، فصار خارجاً منهما" (م.ن) وجاء في البحر المحيط: "وقال ابن عباس وعكرمة: تكون هذه الأشياء في البحر بنزول المطر؛ لأن الصدف وغيرها تفتح أفواهاها للمطر؛ فلذلك قال: منها". (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ١٠/٦٠) والأول أولى لجريانه على لسان العرب.

المطابقة بين الضمير و مرجعه في الجمع

أولاً: إذا كان الضمير جمعاً مذكراً

فإذا ورد الضمير الغائب و هو جمعٌ مذكرٌ، وجب أن يعود على مرجع منله، وهذا ما جاء عليه القرآن الكريم، قال تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ] (آل عمران: ١٠)، فد (هم) من (أموالهم) ومن (أولادهم)، و(هم) ضمائر عائدة على (الذين كفروا)، والمطابقة حاصلة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتذكيراً. وقال تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا] (التوبة: ٢٨)، فد (الواو) من (يقربوا)، و (هم) من (عامهم)، عائدان على (المشركين)، وقد تمت المطابقة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتذكيراً، وغير ذلك كثير في القرآن الكريم.^٥

ما ظاهره عدم المطابقة

وردت بعض الآيات في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين ضمير الغائب الجمع المذكر ومرجعه، قال تعالى: [وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ * ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ لَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ] (الأنعام: ٦١ - ٦٢)، فالضمير في (ردوا) جمعٌ مذكرٌ، وقد عاد على مفردٍ مذكرٍ، وهو قوله: (أحدكم) أو الهاء في (توفته).

والسبب في ذلك، أن (أحدكم) معناه الجمعُ، جاء في بعض التفاسير: " قوله تعالى: [ثُمَّ رُدُّوا] عطفٌ على [تَوَفَّتْهُ] والضمير لكل المدلول عليه بـ [أحدكم] وهو السر في مجيئه بطريق الالتفات تغليباً، والإفراد أولاً والجمع آخرًا؛ لوقوع التوفى على الانفراد والرد على الاجتماع، أى ثُمَّ رُدُّوا بعد البعث بالحشر إلى الله " (انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٥٤٠/٤، الألويسي، أبو الفضل، د.ت: ١٧٧/٧)، وقيل إن الضمير يعودُ على العباد، وهو ما رجحه أبو حيان الأندلسي (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٥٤٠/٤) أو على الرسل (الألويسي، أبو الفضل، د.ت: ١٧٧/٧).

وقال تعالى: [وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ] (الأنبياء: ٧٨)، فقد عاد ضمير جمع المذكر (هم) على مثني (داود وسليمان) (عليهما السلام). والقول في هذه الآية من وجهين: الأول: إن الضمير راجعٌ إلى (داود وسليمان) (عليهما السلام)، والجمع الذين حكم بينهم، قال الطبري: "[وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ] يقول وكنا لحكم داود وسليمان والقوم الذين حكما بينهم فيما أفسدت غنم أهل الغنم من حرت أهل الحرث" (الطبري،

محمد، ١٩٨٥: ٥١/١٧) وقال الزمخشري: "وجمع الضمير؛ لأنه أرادهما والمتحاكمين إليهما." (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ٣٣٣/٢)

الثاني: إن الضمير لـ (داود وسليمان) (عليهما السلام)، على رأى من يقول إن أقل الجمع اثنان ، قال الفراء: " وهو مثل قوله: [فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ] يريد أخوين فما زاد، فهذا كقوله: [لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ] إذ جَمَعَ اثْنَيْنِ." (الفراء، يحيى، ١٩٨٠: ٢٠٨/٢)

والأول أولى؛ فالحكم يستلزم الحاكم، وقد ذكره الله تعالى وهما: (داود وسليمان) (عليهما السلام)، ويستلزم أيضاً الخصومَ وأقلهما اثنان، وبهذا لا مخالفة، ولو قصد بـ (داود وسليمان) (عليهما السلام) الجمع، لقال: (إذ يحكمون) أيضاً، كما قال: [لِحُكْمِهِمْ]. وقد قرأ "ابن مسعود وابن عباس وابن أبي عبيدة" (الجوزي، عبد الرحمن، ١٩٨٤: ٣٧١/٥) (لحكمهما) بضمير التثنية، وعلى هذه القراءة تتم المطابقة.

وقال تعالى: [وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا] (الأحزاب: ٣٦)، فقد أعاد الضمير (هم) من (لهم) و (أمرهم)، وهو جمعٌ مذكرٌ، على (مؤمن) و(مؤمنة)، وظاهر ذلك المخالفة.

والسبب في ذلك؛ أن (مؤمن) و (مؤمنة) وقعا في سياق النفي، والنكرة إذا وقعت في سياق النفي عَمَتْ، فالآية محمولة على المعنى، أى أريد بها كلُّ مؤمن ومؤمنة، يقول الزمخشري: "فإن قلتَ كان من الضمير أن يُوحَد، كما تقول: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا، قلتُ نعم، ولكنهما وقعا تحت النفي، فعَمَّا كلُّ مؤمن ومؤمنة، فَرَجَعَ الضميرُ على المعنى لا على اللفظ." (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ٥٣٩/٢)

ويقول أبو حيان: "ولما كان قوله [لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ] يعمُّ في سياق النفي؛ جاء الضميرُ مجموعاً على المعنى في قوله [لَهُمْ] مغلباً فيه المذكر على المؤنث" (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٤٨١/٨)، وعلى هذا لا مخالفة.

وقال تعالى: [وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ] (الحجرات: ٩)، فقد قال عز وجل: [اقْتَتَلُوا]، وعاد الضمير على لفظٍ مثنيٍّ [طَائِفَتَانِ]، ثم قال: [فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا]، مرتين بإرجاع ضمير التثنية إلى لفظ الـ [طَائِفَتَانِ]

والسبب في ذلك لأن لفظ (الطائفة) يشمل عدداً من الناس، فكيف بالطائفتين؟، أى أن معنى الطائفتين جمع؛ فلذلك أعاد ضمير جمع عليه، يقول الزمخشري: "هو مما حُمِلَ على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس." (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ١٥١/٣) وأما التثنية في

[فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا]، فسببها النظر إلى اللفظ. ويعلل الألوسى مراعاة المعنى أولاً ثم اللفظ، بقوله: "والنكتة في ذلك، ما قيل أنهما أولاً في حال القتال مختلطون؛ فلذلك جمع أولاً ضميرهم، وفي حال الصلح متميزون متفارقون؛ فلذا تبي الضمير" (الألوسى، أبو الفضل، د.ت: ١٥٠/٢٦) وبهذا لا مخالفة.

ثانياً: إذا كان الضمير جمعاً مؤنثاً

فإذا جاء ضمير غائب دال على جمع تأنيث، وجب أن يرجع إلى جمع مؤنث مثله، وهذا ما جاء عليه القرآن الكريم، قال تعالى: [وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُعَلِّمُنَّ أَوْلَادَهُنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] (البقرة: ٢٢٨)، والمطابقة حاصلة كما هو واضح من الآية، فالنون من (يتربصن، بأنفسهن، لهن، يكتمن، أرحامهن، كن، يعولتهن، بردهن، ولهن، عليهن، عليهن)، عائدة على المطلقات.

وقال تعالى: [يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَتَيْنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ] (يوسف: ٤٦)، فالضمير (هن) في (يأكلهن) عائد على (بقرات)، والمطابقة تامة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتأنياً.

وقال تعالى: [كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ] (الرحمن: ٥٨)، فالضمير (هن) في (كأنهن) راجع على (قاصرات الطرف)، في قوله تعالى [فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٍ] (الرحمن: ٥٦)، والمطابقة تامة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتأنياً، وغير ذلك من الآيات.^٦

ما ظاهره عدم المطابقة

وردت بعضُ المواطن في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين الجمع المؤنث ومرجعه، قال تعالى: [الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَرَوُودُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ] (البقرة: ١٩٧)، فقد عاد ضمير الجمع المؤنث من (فيهن) على (أشهر).

والسبب في ذلك، أن (أشهر) جمع قلة، وجمع القلة فيما لا يعقل يجري كالجمع المؤنث، وجمع الكثرة عكسه، يقول القرطبي: "وقال: [فيهن] ولم يقل: (فيها)، فقال قوم: هما سواء في الاستعمال، وقال المازني أبو عثمان: الجمع للكثير لما لا يعقل، يأتي كالواحدة المؤنثة، والقليل ليس كذلك، تقول: (الأجداع انكسرت) و (الجدوع انكسرت)، ويؤيد ذلك قوله تعالى: [إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ] (التوبة: ٣٦)، ثم قال: [منها] القرطبي، محمد، ١٩٥٢: ٤٠٦/٢

وقال تعالى: [وَمِنَ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ] (فصلت: ٣٧)، فقد عاد ضمير الجمع المؤنث (هن) من (خلقهن)، على (الليل والنهار والشمس والقمر)

والسبب في ذلك، كما في الآية المذكورة آنفاً، يقول الفراء: "[لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ] خلق الشمس والقمر والليل والنهار، وتأتيهن في قوله: (خَلَقَهُنَّ)؛ لأن كل ذكر من غير الناس وشبههم، فهو في جمعه مؤنث، تقول: (مر بي أثواب فابتعتهن) و (وكانت لي مساجد فهدمتهن وبنيتهن)، يبنى على هذا" (الفراء، يحيى، ١٩٨٠: ١٨٣)

وقال الزمخشري: "[خَلَقَهُنَّ]، الليل والنهار، والشمس والقمر؛ لأن حكم جماعة ما لا يعقل حكم الأنثى أو الإناث، يُقال: (الأقلام بريتها، وبريتها) " (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ٧٢/٣)، وقد نقل أبو حيان كلام الزمخشري معلقاً عليه بقوله: "وكان ينبغي أن يُفرق بين جمع القلة من ذلك، فإن الأفضح أن يكون كضمير الواحدة، تقول: (الأجذاع انكسرت) على الأفضح، و (الجدوع انكسرن) على الأفضح، والذي تقدم في الآية ليس بجمع قلة، أعني بلفظ واحد، ولكنه ذكر أربعة متعاطفة؛ فنزلت منزلة الجمع المعبر عنها بلفظ واحد." (أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٣٠٧/٩)

وقد قيل إن الضمير في [خَلَقَهُنَّ] عائدٌ على معنى الآيات في قوله: [وَمِنَ آيَاتِهِ]، يقول الزمخشري: "أو لما قال: [وَمِنَ آيَاتِهِ] [كُنَّ في معنى الآيات؛ فقيل: [خَلَقَهُنَّ] " (الزمخشري، محمود، ١٩٨٤: ٧٢/٣)، وقيل إن الضمير يعود على (الشمس والقمر) فقط، على رأى من يقول إن أقل الجمع اثنان. (النحاس، أبو جعفر، ١٩٨٩: ٢٧١/٦؛ القرطبي، محمد، ١٩٥٢: ٣٦٤/١٥؛ أبو حيان الأندلسي، محمد، ١٩٩٢: ٣٠٧/٩)

نتيجة البحث

في هذا المقال اکتفیت بنصوص وافیه من القرآن الکریم؛ فالقرآن معجزة الله تعالى، لا يستطيع الباحث أن یحیط بكل جوانبه وخصائصه وأسواره، وإنما لو تتبعنا أى ظاهرة فيه، فإن دراستنا لا تتجاوز آیات معدودة محدودة، ذلك لأن هذا کتاب وحی من حکیم علیم، لكل حرف فيه معنی، ولكل كلمة فيه مغزی، ولكل آیه فيه برهان.

فإن مظهر المطابقة لم يغفله النحاة، وإن لم یفردوا له باباً خاصاً به، فنحن نجدهم يتكلمون عنها كلما كان ذكرها مناسباً، وذلك واضح في كتبهم وما ذكرناه في هذه المقالة. والمطابقة في القرآن الکریم بين الضمير الغائب المفرد بنوعیه: المذكر والمؤنث، والمثنى، والجمع بنوعیه: المذكر

والمؤنث، قد تمت في مواطن تزيد كثيراً على المواطن التي ظاهرها التخالف، ولا ننسى أن لهذه المواطن حملاً على المعنى و اختلاف المفسرين فيما تعود الى بعض الضمائر ليس اختلاف تباين و تضاد و إنما هو اختلاف تنوع و اجتهاد و توسعة في المعنى.

الهامش

١. أنظر: سامرائي، معاني النحو، ٦٦/١ و جبر، الضمائر في اللغة العربية ، ٩٦.
٢. أنظر: (آل عمران/٥٩)، (التوبة/٦١)، (طه/١١٥).
٣. أنظر: (طه/٢٠)، (الشعراء/٣٢)، (ص/٧٧)، (الدخان/٢٧)
٤. أنظر: (النساء/١)، (الأنبياء/١٦)، (القصص/٢٤).
٥. أنظر: (الحجر/٣٠)، (النحل/٣٥)، (الأحقاف/١٣).
٦. أنظر: (النور/٣١)، (الأحزاب/٤٩)، (الطلاق/١).

المصادر

- ابن كثير الدمشقي، اسماعيل بن عمر (١٩٨١). تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار الفكر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط ١.
- ابن يعيش، موفق الدين (د.ت). شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (١٩٩٢). البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة بعناية صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.
- الاسترآبادي، رضى الدين (د.ت). شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، طهران، مؤسسة الصادق الألويسي، أبو الفضل محمود (د.ت). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربى.
- جبر، محمد عبد الله (١٩٨٣). الضمائر في اللغة العربية، بيروت، دار المعارف، ط ١.
- الجوزي، عبد الرحمن (١٩٨٤). زاد المسير في علم التفسير، بيروت، المكتب الإسلامى، ط ٣.
- الزبيدي، محمد مرتضى (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، مكتبة الحياة.
- الزركشى، محمد بن بهاد (١٩٧١). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة.
- الزمخشري، محمود بن عمر (١٩٨٤). الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التنزيل، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- السامرائي، فاضل صالح (١٩٨٧). معاني النحو، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، جامعة بغداد، بيت الحكمة.
- سبيويه، عمرو بن عثمان (١٩٨٣). الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ط ٣.
- السيوطى، جلال الدين (١٩٧٧). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية.

- الطبري، محمد بن جرير (١٩٨٥). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، بيروت، دار الفكر.
- العكبري، محب الدين عبد الله (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- الفراء، يحيى بن زياد (١٩٨٠). *معاني القرآن*، تصدير محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، عالم الكتب، ط ٢.
- القرطبي، محمد بن أحمد (١٩٥٢). *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة، دار الشعب، ط ٢.
- القيسي، أبو محمد مكي (١٩٨٥). *مشكل إعراب القرآن*، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢.
- النحاس، أبو جعفر (١٩٨٩). *معاني القرآن الكريم*، تحقيق محمد علي الصابوني، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط ١.
- الواحدى، علي بن أحمد (١٩٩٥). *الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دمشق - بيروت، دار القلم - دار الشامية، ط ١.